

نصّ الاستجواب الذي أجرته مجلة "أفريك آزي"

مع الزعيم المغربي محمد البصري

— مارس ١٩٨٢ —

س — المغرب الآن في صدد التفاوض مع الولايات المتحدة قصد تنشيط القواعد

الأمريكية فوق التراب المغربي من جديد. فما هي تعاليقكم الأولية في الموضوع؟

ج — في الحقيقة لا أعرف كيف أعيد هذا الموضوع على بساط الطرح. فقد سبق

لنا في إطار الحركة الوطنية قبل الاستقلال أن ربطناه بقضية الاستقلال الوطني والتحرير باعتبار أن القواعد الأمريكية الموجودة آنذاك فوق التراب المغربي بمقتضى اتفاق فرنسي أمريكي. فقد حارب وجود القواعد الأمريكية باعتبارها تمسّ السيادة الوطنية المغربية ومظهر من مظاهر الاستعمار الأمريكي الفرنسي المشترك — وبالتالي فمحاربتها واجب من الواجبات الوطنية.

ولذا لانجد أن أول المهام التي انجزت بعد الاستقلال مباشرة هي إيجاد صيغة لجلاء القوات الأمريكية عن القواعد التي كانت تحتلها فوق التراب المغربي باعتبار ذلك جزء وجزء مهمّ من خطة التحرير الوطني.

فمعروف أن زيارة الرئيس ايزنهاور للمغرب سنة ١٩٦٠ كانت مناسبة لتوقيع اتفاق بين المغرب والولايات المتحدة يقضي باخلاء القواعد الأمريكية في المغرب ولهذا فنحن نعتبر أن مرحلة من مراحل استرجاع السيادة المغربية المتمثلة في اجلاء القوّات الأجنبية عن التراب الوطني قد انتهت بانسحاب القوّات الأمريكية عن قواعدها في كلّ من بن غرير والنواصر وبوقنادل وسيدي سليمان والقاعدة البحرية فـي القنيطرة التي لم تخل نهائيا إلا في سنة ١٩٧٦م ولذا، فبوّدي الآن أن أوكد أن الجلاء عن القواعد واسترجاعها الى حضيرة السيادة الوطنية كانت دائما عمودا من أعمدة السياسة الوطنية الشاملة سواء كان الأمر يتعلّق بسياسة الدولة أو برامج الأحزاب الوطنية : محمّد الخامس والحكومة التي كان على رأسها آنذاك عبد الله ابراهيم متفقان على سياسة اجلاء القواعد الأجنبية وامضيا اتفاقا مع الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الغرض.

وبعد تلك المرحلة مباشرة، شاهدت الرقعة العربية تطوّرات سياسية مختلفة تحت تأثير السياسة الأمريكية الخارجية التي كان يشرف عليها كاتب الدولة الأمريكي تحت ادارة الجنرال ايزنهاور، فوَسَّـر دالاس والتي تتلخّص في وجوب احلال النفوذ الأمريكي محلّ النفوذ الاستعماري الانجليزي والفرنسي في العالم العربي باعتبار هاتين القوتين غير قادرتين على حماية المنطقة من النفوذ السوفياتي لما اصابهما من ضعف وانهاك نتيجة الحرب العالمية الثانية .

فمذهب دالس ينطلق من فكرة تقييم البلدان العربية كأثها بلدان لم تصل مرحلة الرشد . والمتبنون لهذا التقييم من الحكّام العرب والذين يعتبرون أن البلدان العربية في حاجة الى حماية أجنبية معروفون هم ،نوري السعيد وفيصل الثاني والأمير عبد الله . وكلّهم قد لقوا نفس المصير وأدّوا نفس الثمن أمام شعوبهم ثمن الخيانة والعمالة .

وبعد مصير هؤلاء المشؤوم انتقل اهتمام الاستعمار نحو التركيز على ايران

ونظام الشاه من جهة، واسرائيل من جهة ثانية لحماية المنطقة العربية .

ونتيجة هذه المرحلة، معروفة الآن بعد انهيار نظام الشاه ومصيره المشؤوم

أيضاً. وما توقيع الاتفاقية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واسرائيل بغيث

الاعتراف واضحاً بادانة الشعوب العربية لهذه المخططات، وبالتالي فشلها واصدار

التاريخ حكمه عليها بشكل قاس لا يقبل الجدل .

فما كاد السادات يحاول الالتحاق بالعملية حتى لقي نفس المصير الذي لقيه

نوري السعيد وفيصل الثاني وعبد الله والشاه من قبل. فماذا ينتظر أن تكون حلقة

اسرائيل والمغرب كطوق للساحة العربية؟ لا شك أن نفس المصير ينتظرها. هذا فيما يخص

الجانب السياسي والتجربة التاريخية . أما فيما يخص الجانب التقني لاقامة هذه القواعد

العسكرية لا أعتقد أن ذلك من الضروريات الحربية - بالنسبة لبلد كالولايات المتحدة

الأمريكية . فالزمن زمن الصواريخ العابرة للقارات والأقمار الاصطناعية ذات العيون

النافذة والمترصدة باستمرار لحركات وسكنات الشعوب الخ . فلا مبرر إذن لاقامة مثل

هذه القواعد من الناحية التقنية . فماذا يعني إذن؟ ربما يكون التبرير هو اقامة

القواعد الأمريكية بالمغرب للدفاع عن "الحرية"؟ فقد أتت عملية إعادة تنشيط

القواعد الأمريكية فوق التراب المغربي في ظرف أسوأ ما يكون بالنسبة للنظام الملكي

القائم بالمغرب - فعلى المستوى الداخلي لا يمكن للنظام الملكي أن يحتمي بمشروعية

الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية . فــــــد سبق وصحب الاعلان عن انشاء

القواعد الأمريكية حملة قمعية هائلة شملت حتى ممثلي الأحزاب السياسية العاملة

ضمن المشروعية التي منحها الحكم نفسه لذا فالمغرب حتى حسب المقاييس الأمريكية

للدفاع عن "الحرية" بلد غير مقبول لا يمكن بحال من الأحوال أن تطبق عليه نظرية

الدفاع عن الحرية السخية التي يتصرف بمقتضاها الأمريكان، مثلما يفعلون في بولونيا

وغيرها من البلدان باسم ارادة الشعوب.

فلا يمكن لعقل سليم أن يزعم أن الأوضاع القائمة بالمغرب أوضاع مبنية على مفهوم "الشرعية" كما ينصّ عليه الدستور الأمريكي. فحتّى الممثلون الذين وافق النظام الملكي أن يضيفي عليهم صبغة ممثلي الرأي العام المغربي هم الآن قابعون في السجون. كما أن كلّ من المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الانسان والرأي العام الغربي أو الغير الغربي مجمعون على أن الوضع القائم في المغرب وضع غير طبيعي.

قد يكون المبرّر الحقيقي للعملية يكمن في عوامل داخلية مغربية وفي عوامل سياسية جهوية. فالعامل الداخلي المغربي هو أن الحكم في حاجة الى اتفاقية من هذا النوع تضمن استمراريته وتتولّى حمايته من الشعب ومن أجهزته الداخلية نفسها، الأمنية منها والعسكرية. فان كانت هي التي ساعدت على توطيد النظام الملكي، فاتّها الآن بعد ما وقع للسادات، أصبحت خطرا يستوجب الحماية. لذا فالوجود العسكري الأمريكي لا يمكن فهمه إلا في اطار عملية أمنية داخلية: الاعتماد على الخبراء الأجانب لحماية العرش من الشعب ومن الأجهزة الأمنية.

وإذا كان الحال، وهو اعتقادي، بهذه دلالة صارخة على فقدان النظام كلّ سند داخلي، شعبيا كان أم اداريا. وبالتالي، فهذا برهان على ضعف النظام الملكي ورعبه من المبادرات الشعبية. وبطبيعة الحال، فمن اللغو والوهم الاعتقاد في فعالية الحماية ضدّ غضب الشعب بأكمله بالوسائل العلمية الحديثة المتقدمة. وعلى مستوى تحرير السيادة الوطنية، فهناك تناقض غريب بين المناداة باسترجاع واطماف جزء من السيادة الوطنية وفي سبيل ذلك رهن السيادة الوطنية بأكملها لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية غير مرااع في ذلك لا الارادة الشعبية ولا عواقب اقحام المنطقة كلّها في حلقة الصراع الدولي.

قد يقال أن الغرض من عملية تثبيت القواعد الأمريكية من جديد فوق التراب المغربي هو موازنة النفوذ السوفياتي في ليبيا لنفترض ذلك. والنقض الطرف عن الجانب الداخلي من العملية فهل من مصلحة المغرب رهن سيادته قصد رفع كفه الميزان لصالح

الولايات المتحدة؟ فما بقي، آنذاك من معنى من مفهوم السيادة ومفهوم الاستقلال الوطنيين؟ وهل سيادة بلد من البلدان سوى الدفاع عن سيادته وكرامته ومصالحه بين الأمم؟

فما اقحام بلدان المغرب العربي في الصراع الدولي الآ خطة من خطط الاستعمار لشغله وصرفه عن أهدافه في الوحدة والبناء - وأنا واثق أن شعوب المغرب العربي ستبقى يقظة حذرة لاحباط جميع المخططات التي تستهدف اقامة عرقلة بينها وبين مصيرها في الوحدة والبناء وانها تستخلص من العملاء الذين يضعون هذه العراقيل في سبيل التعاون وبناء مؤسسات ديموقراطية . والسؤال هو هل الأمريكان يعتقدون أنه في الامكان قهر الشعوب وقهر الارادة الوطنية بالتعامل مع العملاء؟ الأمثلة متوفرة عديدة للبرهان على فشل هذه السياسة الأمريكية . وعلى الساحة العربية بالذات.

وخلاصة القول على سؤالك هو أن عملية احياء القواعد الأمريكية فوق التراب المغربي غريب وجديد في نفس الوقت. جديد بمعنى أننا سبق لنا أن تجاوزنا هذه المرحلة، جديد لأنه يناقض مسار التقدم العلمي في خطط الدفاع في العالم الحديث. جديد كذلك لأن حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا أنفسهم يرفضون اقامة قواعد عسكرية أمريكية في بلادهم تلافيا لاقحام سلامة البحر الأبيض المتوسط في حلبة الصراع الدولي. وغريب أن يكون الحسن الثاني هو الذي يتولّى مهمة الدفاع عن المصالح الأمريكية، ويقدم على ذلك بعد قمع شامل غيب الآلاف في السجون وما يفوق الآلف والخمسمائة في المذابح.

سؤال : هل تعتقدون أن الشعب المغربي رغم هذا القمع سيقاوم السيطرة الأمريكية الجديدة؟

جواب : لا شك أنكم سمعتم بالاضرابات التي احدثها الاعلان عن عقد

الاتفاقية . وقد لا تأتي المقاومة دفعة واحدة وبشكل مباشر، ولكن من المحقق أن

الشعوب لا تهمل الردّ على المساس بسيادتها وكرامتها. ولعلّ ذلك راجع الى الفرق بين ردّ فعل فرد واحد والردّ الفعلي الجماعي الذي يخضع لعوامل اجتماعية أكثر تشابكاً. غير أنّه ممّا لا شكّ فيه أن مقاومة العملية آتية لا محالة، بعد التفاعل الضروري واستكمال الشروط اللازمة. فلا أعتقد أنّك تحتاج الى أمثلة في هذا المجال. فقد كان الشاه يظهر بمظهر الحاكم بأمره... كما أن عناصر فلسفية أثيرت في موضوع تبرير موقف السادات وسكوت الشعب المصري حيث قيل كذا. ان مشيئة الشعب هي من مشيئة قائده. وأن ذلك راجع الى الخصوصيات الحضارية التي ورثها المصريون من العهد الفرعوني، الى غير ذلك من الكلام المصطنع الفارغ.

وكيفما كان الأمر، فإن تاريخ الشعب المغربي في هذا المضمار معروف وشائع. وان المسألة تمّ جع الى عنصر الزمن لا أقلّ ولا أكثر. وأنا واثق أن الشعب المغربي سيعرف كيف يسترجع سيادته واستقلاله من الاستعمار الأجنبي والعملاء ويستكمل وحدته الترابية والشعبية.

سؤال : ذكرتم في الردّ على السؤال الأول أن السياسة الأمريكية الجديدة

في المغرب لها ديول على كلّ من الجزائر وليبيا...

جواب : فيما يخصّ الجزائر وليبيا أُمّل أن لا تكون الملابس التي خلقها مشكل الصحراء في المنطقة سببا وتغطية لتجاهل الهدف المقصود من عملية اقامة القواعد الأمريكية في المغرب الذي هو حماية النظام من عواقب عجزه على استرجاع السيادة الوطنية وعجزه على التغلّب على عواقب أخطائه السابقة. أقول أُمّل أن لا يؤدّي ذلك بهذين البلدين الى الانزلاق نحو البحث عن حماية من نوع آخر. فقد أصبحت خطة الحكم معروفة: توظيف قضية الصحراء داخليا واقليميا دوليا لحماية عرشه. غير أن

مقياس وطنية كل نظام هو ايمانه بشعبه وحرصه على تحرير ارادته الوطنية من النفوذ الأجنبي. وعكس ذلك هو البحث على الاحتماء بالأجنبي. ورايي باستمرار هو عدم تقديم أي مبرر لادخال النفوذ والسيطرة الأجنبية في المنطقة. ومادام المستقبل هو وحدة المغرب العربي فيجب أن تؤخذ هذه الوحدة بمقياس شعوب المغرب العربي وطموحاتها ومصالحها الحيوية. والعائق باستمرار في سبيل هذه الوحدة هو وجود النظام الملكي المغربي الذي يختلف بنيويا وجوهريا عن الأنظمة الأخرى الموجودة في ساحة المغرب العربي.

ورايي باستمرار أن تكون الجزائر قذوة باتباع سياسة تنطلق من اعتبار الشعب الجزائري عمقا لنضال الشعب المغربي. في سبيل المثال تخليص الارادة الوطنية والشعبية المغربية من قبضة نظام عميل يصبح على قدم المساواة مع الشعب الجزائري والشعوب العربية الأخرى المتحررة ليؤدي دوره في المساهمة في انجاز هدف الوحدة.

سؤال : بعد القلق الذي سببته التحالفات الأمريكية في المشرق ها هي

التحالفات الأمريكية في المغرب تنقل هذا القلق الى المغرب العربي. فما هي في رأيكم الخطة التي يمكن أن تسلّمها القوّات التقدمية العربية للردّ على هذه الهجمة الأمريكية؟

جواب : أو لا يجب أن تجد الحركة التحرّرية والتقدمية العربية مخرجا

للمأزق الذي توجد فيه هي نفسها. وأول الموضوعات التي تستلزم المعالجة هو دور الشفافة في التوعية ودورها في استيعاب المرحلة وتحديد متطلباتها الاستراتيجية وتقييم مستلزماتها في الأطر والوسائل. فلا بدّ من وضع خطة شاملة للمنطقة كلّها. فلم يعد بالامكان حماية الخليج بدون حماية المنطقة العربية بأكملها. كما أن تحرير المغرب لا يمكن العمل من أجله إلا من زاوية تحرير المنطقة العربية.

فالنظام القائم بالمغرب ينطلق من هذه الفكرة الشمولية لكن بمفاهيم مضادة

تماما، أي تطبيق الخطة الاستعمارية على المنطقة العربية ككل. والردّ السليم هو ربط

كلّ الامكانيات النضالية على الساحة العربية قصد تحرير الارادة الوطنية والقومية .
وكلّ ارادة وطنية أو قومية لا يمكن أن تكون كذلك إلا اذا كانت ارادة شعبية .

لذا فالردّ الصحيح على سؤالك هو الاعتماد على الشعوب في كلّ خطّة توضع
لمحاربة السيطرة والأحلاف الامبريالية ونفوذها السياسي والعسكري . فلم يعد هناك
مجال لقيادة تاريخية تتولّى مهمّة التحرير والتصدي لمخططات الاستعمار وعملائه
نيابة عن الشعب . كما لم تعد عفوية الشعب كفيّلة بتغيير موازين القوى لصالحه لأنّها
تستخدم بالذات لبعث بذور الشوفينية والتفتيت وترسيخ هيمنة الاستعمار والأنظمة
العميلة . ومقياس كلّ قيادة هو اعتمادها أساسا ودائما على اعطاء الفرصة الى القوّة
الوطنية والارادة الشعبية والدفع بجميع الطاقات الحيّة في مواجهة التحدّي الاستعماري
وعملائه .

فان أقدم الحسن على شيء خطير لم يقدم عليه حتّى الآن حلفاء الولايات المتحدة
التقليديين في الخليج والسعودية فذلك يدل على خطّة استعمارية مدروسة : استغلال
ضعف المغرب لتحويله الى مخبر لتجربة القواعد الأمريكية . وقد سبق لمغرب الحسن أن
كان مخبرا للسادات في علاقته مع اسرائيل وميدان لقتل ردود الفعل على مستوى العالم
العربي ، كما سبق له أن كان مدخلا لرحلات كيسنجر المكوكية والتي لاتزال المنطقة العربية
تعيش نتائج مخططاتها .

فليس هناك من شكّ أن أمراء الخليج ينتظرون رؤية النتائج قبل الاقدام
بدورهم على نفس الاتفاق مع الأمريكان . فليس من باب المصادفة أن يوجد وزير
الدفاع الأمريكي كسبار واينبرغر في المنطقة العربية الشرقية في نفس الوقت الذي
يقوم فيه كاتب الدولة هيغ بزيارة للمغرب ولا شكّ أن الدبلوماسية تتعقب الخطّة
العسكرية الأمريكية لتضفي عليها صبغة التطبيع .

ولهذا فمادام العملاء مجرد منفذين لخطّة استعمارية أمريكية فالمواجهة
الملائمة تستلزم أن يضع القادة أنفسهم في موقف تنفيذ ارادة الشعب وحفره

وتدعيمها والتعبير عنها في اطار خطة شاملة مضادة للاستراتيجية الأمريكية .وبهذه الوسيلة تكون القيادة الوطنية في موقف تجاوب مستمر مع الارادة الوطنية ومستمدّة مشروعيتها من هذه الارادة .

سؤال: هناك فكرة تنادي باقامة تحالفات مضادة مع الاتحاد السوفياتي أو فرنسا الاشتراكية كردّ فعل للخطة الأمريكية . فما رأيك؟

جواب: اعتقد كما سبق أن قلت أن الردّ الصحيح هو الاعتماد على الارادة الوطنية لتجنيد الطاقات الشعبية للمواجهة . وأنّه من الخطأ اللجوء الى مسلسل الأحلاف مع هذا النظام أو ذاك لأن ذلك لا يمكن أن يعبر إلا على شيء واحد هو فقد الارادة الوطنية كدعامة ، وعدم الثقة بالنفس .

فايماني راسخ أن ارادة الشعب المغربي ارادة قائمة . وأنّها ارادة مضادة لارادة الملك . ولذا فلا حاجة الى البحث عن شيء مناقض للحلول السليمة والناجعة لأن هذه الارادة كفيلة باحباط عملية رهين للسيادة الوطنية للأمريكان . وكلّ ما تستلزمه المسألة منا هو تجنيد هذه الارادة وتدعيمها بكلّ الوسائل اللازمة .

سؤال: زار الملك الحسن الثاني فرنسا أخيرا وحاول اقناع الرئيس ميثران والمسؤولين الفرنسيين بلعب دور الوسيطيين المغرب والجزائر . كما أن اشاعات تفيد أن الحسن الثاني كان ينوي أن يجتمع بالرئيس الشاذلي بن جديد . فما رأيك في جميع هذه المناورات؟

جواب: رأيي أن الحلّ الصحيح لجوهر المشكل هو التفاهم بين الشعبين المغربي والجزائري . ومن أجل الوصول الى هذا التفاهم ، العمل على تجاوز الاخطاء الناتجة عن الحدود الجغرافية التي أقامها الاستعمار ليفصل عمليا ونفسانيا بين أفراد شعب هو شعب واحد تاريخيا ومصيريا .

فكما سبق أن قلت يمكن لقضية الصحراء أن تكون مدخلا لازالة جميع العراقيل والقضاء على جميع العملاء في سبيل تحقيق الوحدة بين الجزائر والمغرب اللذان يكونان حلقة أساسية في تقرير مصير منطقة المغرب العربي والتي بدورها تكون عمقا للقضية العربية بأجملها.

بل انني أعتقد أن عرب افريقيا - من باب المندب شرقا الى مضيق جبل طارق غربا يكونون عنصر التفاعل والتمازج بين الحضارات الافريقية والحضارة الاسلامية التي يمثلها العرب ولهذا فانني لا أرى ضرورة اقامة كيان آخر يضاف الى الكيانات الموجودة حاليا لسدّ طريق الصحراء التي بقيت عبر التاريخ ممراً لهذا التفاعل والتجانس. وهذا في الوقت الذي تعتبر فيه افريقيا محطة أنظار وأطماع الاستعمار لاختراق اقتصادياته من الأزمة.

اذن، فليس من الحكمة السياسية ولا من اعتبار المستقبل في اطاره الحقيقي المساهمة في اقامة حصار من جانب الصحراء لفصل عرب افريقيا عن دورهم في القارة الافريقية. الطبيعة تفرض علينا الانفتاح، وبارادة موحدة، على افريقيا بواسطة الصحراء كما تفرض علينا التفاعل والانفتاح على أوروبا، وبارادة موحدة كذلك، بواسطة البحر الأبيض المتوسط مثلما سبق وأن عشنا ذلك في الأندلس، حتى وان كان الانفتاح على أوروبا يستلزم شروطا أخرى غير شروط وحدة ارادتنا. اذ لا بدّ لأوروبا أن تتحرّر من عقدة الاستعمار وتقبل بارادتنا الوطنية الموحدة هذه كقيادة للتعاون.

فمن هذه الزاوية مثلا، يجب طرح التعاون مع فرنسا الاشتراكية. وليس من باب السمصرة كما يباشره الحسن: يعرض حماية مصالح الاستعمار مقابل حماية عرشه. وبطبيعة الحال، فالمصالح المشتركة الحقيقية اجدى وأبعد من هذه النظرة الانانية والعميلة، لأن مصالح فرنسا الحقيقية تكون أهمّ وأوثق مع ارادة مغربية عربية موحدة.

صحيح أن القبول بهذه الإرادة يفرض على فرنسا وغيرها من البلدان الأوروبية تصحيح نظرتها في اتجاه العدالة للقضية الفلسطينية • إلا أن المستقبل مع هذا الاتجاه ان عاجلا أو آجلا •

سؤال: لنفرض أن الحسن الثاني قام بزيارته للجزائر • فما هي في رأيك آفاق مثل هذه الزيارة ؟

جواب: ليس لدي ما يكفي من العناصر لتقييم موقف القيادة الجزائرية في الموضوع • إلا أنه انطلاقا من المبادئ التاريخية والنضالية المشتركة فلا أرى لمناورات الحسن الهادفة الى ضرب حزام أمني على الشعب المغربي حظا من النجاح • وبالأحرى فطريقة المستقبل تمر من وجدة وليس من باريس أو بروكسيل •

سؤال: تبين لي حتى الآن أن الأفكار التي تعالج من خلالها المسائل الواردة في الأسئلة هي أفكار مثالية - فما اقتراحاتك عمليا لمجابهة الحملة الأمريكية الجديد السائدة في المشرق والمغرب من العالم العربي؟

جواب: يجب الملاحظة أولا، أنه لا يمكن ايجاد عمل فعال بدون فكر جاد وعميقا • وبالتالي فما يسمّى بالمثالية الادبالية هو عبارة عن تجريد الفكر عن ساحة التطبيق وعن معالجة الأشياء المطروحة • بهذا المفهوم، أعتبر نفسي غير مثالي •

إلا أنه من الناحية الأخرى، فلم يوجد عمل عظيم أوجده التاريخ دون أن يكون نتيجة جهد فكري تحفزه المثالية •

وهذا أشرت له سابقا عندما قلت أن كلّ خطة جادة وفعالة تستلزم التقويم الثقافي والفكر و ايجاد أطر مقتدرة فكريا لترجمة الفكر الى العمل والى معالجة الواقع الملموس : فبدون فكر لا يمكن خلق وعي عند الشعب وبدون وعي لا يمكن تنظيم

مجابة التحدي ومقاومة السيطرة مقاومة ناجعة .

فنحن الآن، نعيش مرحلة ابعاد الشعب على مصيره . ومن الخطأ والتغليب الانطلاق من هذا الواقع المخلوق قصدا وبوسائل هائلة لبلوغ نتيجة أن الشعب واراادة الشعب شيء خيالي غير موجود . وأن لا داعي لطرح المسائل المصيرية عليه .

وأتمنى أن يكون هذا المنبر مناسبة لمحاولة تصحيح هذا الخطأ والرجوع الى طرح المسائل المصيرية على الشعب في كل من المغرب والجزائر والاعتماد على قدرتهما لمعالجة المسائل المصيرية المشتركة .

فالشعب المغربي مثلا واعى كل الوعي لمشاكله وحاول مرّات التخلّص من القهر ونظام القهر - ١٩٦٥، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨١ - إلا أن العائق بينه وبين النجاح هو تكالب حلقات التقنية الحديثة والتحالف بين العملاء والاستعمار والتي تجعل الوعي وحده دون استيعاب هذه التقنية الحديثة غير كاف لبلوغ الهدف

سؤال : وهذا يشير سوّالا آخر يتعلّق بقضيّة الصحراء التي ذكرتها منذ قليل. فلماذا لم تذكر أبدا الشعب الصحراوي الذي قاتل ببسالة وبرهن عن جدارة واستحقاق أنّه لا بدّ أن تكون له الكلمة في مصيره . فان كانت فكرة وضرورة توحيد شعوب المنطقة فكرة سليمة جدّا، فان ذلك لا يحول دون الاعتراف بحقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ؟

جواب : أعتقد أنّه من المسائل التي لا بدّ أن نصارح بها أنفسنا ونصارح بها المناضلين الصحراويين، أن تقرير المصير من الحكم الملكي المغربي أمر متفق عليه بالنسبة لسكّان الصحراء كما هو الحال بالنسبة لجميع الشعب المغربي الذي ضحّى هو أيضا وأدى الثمن لمجابهة القمع في عدّة مناسبات ١٩٦٥، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨١ .

لكن تقرير المصير الصحراوي بعواقب بناء كيان وطني مستقل اعتبره خطأ تاريخيا ولاسيما أن الساحة العربية كلها تنادي بالوحدة وهي تعاني من التمزق الذي يذكى الاستعمار ويدعمه . فحتم علينا الاختيار بين منطقتين . المنطق الذي تنادي به الشعوب العربية ، أو المنطق الذي من ورائه الاستعمار وخططه . فالمنطق السليم اذن ، هو توحيد ارادة الشعوب في الصحراء والجزائر والمغرب لازالة حتى الحدود الموجودة حاليا وبناء مصير مشترك موحد فكم من اعلام مستقلة مختلفة في الخليج . فهل يمكن اعتبار جميع هذه الاعلام اعلام ترمز وتعبر عن ارادة شعب مستقل متحكم في مصيره ؟

فبلد مثل الاردن له جيوش وادارة وعلم الخ ، لكن ما قيمة الأردن من الناحية التاريخية . فهي دولة غريبة وغير منطقية لأن وجودها يساعد على ضرب حزام وقائي بالنسبة لاسرائيل . في نفس الوقت الذي يكون حصارا مضروبا على النشاط الفلسطيني ومنع العراق من لعب دور العمق لنضال الشعب الفلسطيني .

فيجب اذن ، التفريق بين تخليص ارادة الشعب من حاكم وعميل وبين تقرير مصير شعب ككل .

وبالأحرى ، نحن في حاجة ، كما سبق أن قلت ، الى جسور حضارية بيننا وبين افريقيا عبر الصحراء وليس الى اقامة حواجز عبارة عن كيانات منفصلة تزيد من تحصين القطيعة وتضيف الى متاعبنا في بناء مستقبل مصري مشترك .

ولا أظن في تضحية المناضلين الصحراويين وقدرتهم القتالية ولكني اتساءل هل الاتجاه المتبع اتجاه صحيح أم انه من الضروري مراجعة النظر للاشياء مراجعة جذرية تعيد الأمور الى نصابها الطبيعية والمجدية بالنسبة للمستقبل جعل الصحراء عمقا لتحرير المغرب وطلية في سبيل هذا التحرير عوض البحث عن حل ... وقد يعثر

على هذا الحلّ مع الحكم الملكي نفسه على المسرح الدولي. لكن ما قيمة هذا الحلّ النضالية في سياق هذه التّظرة التي نعتبر أنفسنا مجندين في سبيل تحقيقها؟ أليس من الأفضل تفادي الخطأ قبل وقوعه، وتجنّب متاعب وجروح القطيعة بين المناضلين، عوض البحث المتعب لا محالة بعد فوات الأوان، عن إعادة جمع الشمل.

سؤال : ألا تعتقد أنّه في الوقت الحاضر مادام النظام الملكي قائم في المغرب أن نضال الشعب الصحراوي عامل من عوامل اضعاف العرش المغربي ألا يمكن التسليم بهذا المنطق واعتبار الصحراء مثلها مثل الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا بلاد مستقل يمكن دمجها في وحدة مغربية عربية شاملة؟

جواب : أولا اعتبار قضية الصحراء عاملا من عوامل اضعاف الحكم موضوع قابل للاجتهاد.

ففيما يخصني اعتبر قضية الصحراء من العوامل التي أعطت الحكم الملكي في المغرب قوّة ونفسا جديدا. فما كان للحكم أن يتجاوز تناقضاته الداخلية المترتبة عن الهزّات المتتالية في بداية السبعينات خاصّة لولا استعماله لقضية الصحراء. فبعد ما كان الحكم الملكي في سنة ١٩٧٣، و١٩٧٤، في عزلة تامّة من الجيش والأحزاب السياسية جاءت قضية الصحراء باسم القضية الوطنية لتعطيه مجالا للقفز على جميع المشاكل السياسية بل والاجتماعية - باسم السلم الاجتماعي - والوحدة الوطنية والمسيرة الخضراء الى غير ذلك.

أمّا فيما يخصّ جوهر المشكل فأنا أعتقد أن لا مثيل لوحدة ناتجة عن فترة الوحدة النضالية - فوحدة ادارة الدول أصعب بكثير. والاستعمار لها دائما بالمرصاد.

فقد رأينا أن الوحدة بين مصر وسوريا كانت تحظى بحماس شعبي في كلا البلدين إلا أن الذي عمل على الفصل بين البلدين هو الاستعمار كما عشنا نحن في المغرب

العربي فترة وحدة نضالية أبان حرب التحرير. إلا أن الاستعمار عمل على فكها بعول تونس أولا ثم المغرب عن الجزائر وها هو الواقع بعد استقلال البلدان الثلاث..

سؤال : أشرت في الفقرة السابقة الى كون الجيش المغربي يكون قوة مضادة للنظام الملكي في بداية السبعينات - وحاليا هناك كثير من المراقبين السياسيين الذين يقولون بوجود يأس وشعور تدمريين صفوف الجيش المغربي. هل هناك احتمال وقوع مبادرة انتفاضية من الجيش؟

جواب : كل ما يمكنني أن أتحدث عنه في هذا الموضوع هي التطورات التي شهدتها الجيش المغربي واحتمال اقدام الجيش على مبادرة انتفاضية فهذا موضوع آخر.

فمما لا شك فيه أن الجيش المغربي قد شهد تطورا جذريا بالمقارنة الى زمن تكوينه وتسميته الجيش الملكي بعد الاستقلال مباشرة. حول نواة من الضباط العاملين في الجيش الفرنسي من قبل.

وقد حددت مهمته آنذاك في حماية العرش من الشعب. ففي أحد المؤتمرات التي عقدها اتحاد طلبة المغرب في مدينة أكادير سمي الجيش الملكي في احدى الملتزمات "جيش الحفلات". فحوكمت وقتها لكوني نشرت الملتمس في جريدة "التحرير" بتهمة الطعن في الجيش وكرامته. إلا أن اقحام الجيش في عمليات قمعية متتالية ضد الشعبي ولاسيما تدخل الجيش في قمع الانتفاضة الشعبية في الدار البيضاء سنة ١٩٦٥، في حمام من الدماء بما فيهم أبناءه وعائلاته واستبسان الجيش أنه يسخر لمهمة تتناقض مصالحه. فبدأ منذ ذلك الوقت في التفكير في كيفية الانتقام لابنائهم وعائلاتهم.

فما حاولتنا ١٩٧١، ١٩٧٢، الا نتيجة ما وقع سنة ١٩٦٥ من قمع ومذابح. وبعد ذلك أصبح الجيش معارضا للنظام ولم يعد حاميا للعرش. فبدأ الملك من جانبه

في وضع خطط لحل الجيش - وتحويل قسط منه الى القوة الاحتياطية وتحويل قسط آخر الى المنطقة العربية قبل أن تأتي قضية الصحراء فتصهر الجيش في بوشقة وطنية .

وساعد على هذا التحويل تصفية النواة الأولى من الضباط العاملين سابقا في الجيش الفرنسي وتسلم مناصبهم من طرف ضباط شبان من رعييل المدارس العسكرية لما بعد الاستقلال من أبناء الفلاحين والطبقات الوسطى الشعبية .

ولهذا حينما أشرت الى أن ادخال الأمريكان من جديد القصد منه هو حماية العرش بوسائل تقنية حديثة، من أجهزة النظام، فكنت أقصد حماية الملك من الشعب ما في ذلك شك، ولكن كذلك حمايته من الجيش باعتباره جزءا منه وقوة وطنية لحمايته الوطن، وقوة حاسمة في الدفاع عن القضية العربية في كل من سيناء والجولان .

سؤال : على هذا الأساس أعتقد أن الجيش المغربي يمكن اعتباره قوة

وطنية ؟

جواب : لا شك أن الجيش المغربي انتقل من صفة جيش ملكي مهمته حماية النظام الى جيش وطني في تركيبه واهتماماته وأنه بذلك أصبح يعكس التيارات السائدة في صفوف الشعب والتي تعارض النظام، نعم، أنه أصبح قوة وطنية بكل ما لهذه الكلمة من معنى .

وهذا بطبيعة الحال يجعل الجيش المغربي موضع انشغالات الحسن الأولية . هناك

خطة لتوزيعه على دول الخليج والبلدان الأخرى الموالية للولايات المتحدة كحاميات أو كأطر مرتزقة مقابل تعويضات مالية لصالح الملك . وما هذه العملية في الواقع فصل من خطة شاملة تستهدف إعادة المغرب الى فترة ما قبل الاستقلال اقحام الجنود المغاربة في مهام استعمارية مثلما سبق أن عملوا في سوريا وأسبانيا والهند الصينية .

وقد بدأت مرحلة التنفيذ فعلا حيث وصلت بعض الكتائب من الجيش المغربي الى الخليج والسعودية . ولا شك أن العملية محاسن بالنسبة للطرفين: فصل عناصر الجيش في كل من المغرب والدولة المستقبلية - عن جذورها الطبيعية والاجتماعية . واعتباره مصدرا ماليا مهماً بالنسبة للملك . وبالنسبة للأمريكان حماية آبار النفط بشكل غير مباشر . وتدعيم المواقع الحليفة في المغرب بالقواعد والخبراء .

سؤال : لي سؤال دقيق أودّ أن أطرحه عليك . طول حياتك التزمت خطأ لم تحد عنه قط . غير أن هذا السلوك أدّى الى انقسام وجعل العديد من رفقاءك يبتعدون أو يختارون خطأ آخر . وبعضهم في السجن حالياً . هل لديك خلاصة أو استنتاج ؟

جواب : الحقيقة أن السؤال لا يحرّجني أبداً . فموقفي باستمرار - وهو حياتي يتلخص في المساهمة في وضع استراتيجية - بالاقناع والتوعية - للوحدة الوطنية كخطة نضالية لتغيير الواقع السياسي والاجتماعي . فلم أساهم في حياتي في تقسيم هذه الحركة الوطنية بل بالعكس من ذلك ، كرست جميع جهودي في سبيل توحيدها من منطلق أن من يقود النضال في هذه المرحلة سيكون له تأثير على المستقبل . فالطليعة التي تستطيع قيادة مسيرة هذه الوحدة الوطنية برسم خطة استراتيجية هي الطليعة التي تتوقّر على رؤية اجتماعية مستقبلية . وضمان الوحدة النضالية هو وحده الكفيل بالتوصل الى فرز سليم غير مشوب بالبلبل والضياغ ما بين الواقفين مع الحكم والواقفين بجانب الشعب .

وغير مقتنع أن التقسيم السياسي الموجود حالياً بالمغرب تقسيم طبيعي يمثل الأوضاع الاجتماعية الحقيقية . فالشعب غائب عن التنظيم الفعلي للحياة السياسية كما هو غائب عن وضع رؤية حقيقية للأشياء . والنخبة الموجودة على رأس مختلف الأحزاب نخبة مترددة لا تكاد تختار بين ولائها للشعب وما يستلزمه ذلك من تضحية ومكاسبها الاجتماعية والاقتصادية .

وعوض الحسم ما بين هذين الاختيارين المتناقضين نراها باستمرار تلجأ
كلّما ازداد الضغط والاحراج ،الى محاولة اقناع الحكم بضرورة الاعتدال في المواقف
ازاء الشعب بهدف تخفيف حدة الاحراج مع المحافظة على مكاسبها .

وهذه مواقف خاطئة لأن منطلق الحكم لمعالجة الحياة السياسية منطلق مغاير
تماما . فلا يمكن للحكم أن يراعي مصالح الشعب لأن مصالح الشعب تناقض جوهريا مصلحة
الحكم ووجوده .

ولذا فمعالجة الحكم للحياة السياسية هي باستمرار جبر النخبة على
مراعاة مكاسبها بغلق جميع الأبواب الأخرى للتعامل .

وبما أن الأمر كذلك فلا بد من الاعتماد على التوضيح المستمر لابرار هذا
الاحراج وفضحه مع الزمن الى غاية اجبار النخبة على الاختيار وتعريض اللعبة المكشوفة
أما التضحية بمصالحها لجانب الشعب وأما الوقوف بجانب الحكم ،ولكن بما أن مشارب هذه
النخبة الثقافية مشارب غربية ،فإنّها تعتمد عادة على اللجوء الى الوسائل الاعلامية
الغربية الموالية للنظام علّها تؤثّر على مواقف الحكم .

غير أن مفهوم النظام المغربي للتحالف مع الغرب مفهوم نفعي . فهو لا يرى
في التحالف مع الغرب إلا المتعة والاستفادة من التقنية الغربية لحماية نفسه . أي أنه
يضرب صفحا على جوهر الحضارة الغربية ليقفز الى النتائج . ولا عجب فالحسن الثاني
واع تمام الوعي لمقومات الأنظمة السياسية الغربية : فقد بنيت كلها على انقراض
الملكيّات الاقطاعية . ولهذا ،فمادامت الانتخابات لا تستهدف إلا خدمة الحكم فهي على
الرحب والسعة . أمّا اذا كانت الانتخابات تستهدف التجاوب ولو جزئيا مع مصالح الشعب
فإنّها مرفوضة ..

وفي نظري أن هذه الوضعية أوجدها الاستلاب الثقافي الذي تعاني منه أشد المعاناة . فمجتمعاتنا من المجتمعات الزراعية التي لازالت غير متأثرة بالتغيرات الفكرية والعصرية ولذلك فإن معالجة هذه الوضعية لا يمكن أن يتم عن طريق النزعات والجماعات المتناحرة داخل المدن بمعزل عن العمق الفلاحي الذي هو المرجع الحقيقي لكل حياة سياسية واجتماعية صادقة وسليمة في بلادنا .

ولهذا فكلّ تناول للحياة السياسية في المغرب إذا لم تتحرى في اختيار المنطلق السليم فقد تتخلّب لصالح النظام . وهذا ما أحرص فيما يخصني كل الحرص ان لا نفع فيه . وحدة النوعية والنضال وحدة التوجّه العام مع توظيف التنوع والتمايز في الرؤية السياسية لتعميق الوعي والتربية الديمقراطية عن طريق الحوار . فربّما يؤخذ عليّ أنّني لم أحسم فيما يخصّ التناقضات الثانوية الموجودة داخل الحركة الوطنية حرصاً منّي على تجنّب المعارك الجانبية وتحبّيز خطة الضغط نحو السير الايجابي . الا أنّني فيما يخص النظام الملكي فان اختياري واضح وحاسم يعرفه الخاص والعام وعلى كلّ حال فلست من الذين يستهويهم التعامل مع الحقائق باصدار الأحكام على الأشخاص أو ادانة الاجتهادات السياسية . فكل فصائل الحركة الوطنية ضحايا للوضع الحالي . وعليها أن تجد صيغة لتعبئة وحدة نضالية شاملة .

صحيح أن جيلا آخر يبرز ويتناول الأشياء بمنطق غير المنطق الذي ساد داخل الحركة . الا أنّه لا غنى عن التواصل في ربط المراحل النضالية . فلا يمكن التنكر لنضال من سبق بجرة قلم ولا هو من مصلحة الأجيال الصاعدة ومصلحة الشعب . فاذا كان الحسم ضد النظام ضرورة أساسية وملحة فان الضغوط لتطوير مواقف الحركة الوطنية والدفع بها نحو الحسم ضدّ النظام هو الأسلوب الصحيح . كما أن الفرز السياسي يجب أن يتمّ عن طريق النضال الفكري والعمل السياسي . ولكن بقدر ما لا نستطيع نكران نضال الحركة الوطنية لا نستطيع كذلك القبول بجعل هذا النضال مبرّر للتصدّي للمسيّرة

التحررية نيابة عن الحكم بدعوى أن هذه المسيرة تهدد تراث بعض العناصر المناضلة .

سؤال : هل معنى هذا أن دور هذه العناصر قد انتهى؟

جواب : اعتقد أن الخطوة التي اقدم عليها الحكم أخيرا قد انتهت

مفاهيم هذا الاتجاه . وقبل ذلك بقي لدى بعضها بصيص من الأمل أو قل بكثير من الوهم في استمرار مرحلتها .

سؤال : وعلى هذا الأساس استم الاختيار الثوري؟

جواب : الاختيار الثوري منبر من المنابر لطرح وجهة النظر هذه . وليس

الاختيار الثوري تنظيما مستقلا ومنفصلا .

سؤال : داخل الحركة الوطنية؟

جواب : داخل الحركة الوطنية ككل .

سؤال : وليس الاتحاد الاشتراكي؟

جواب : الاتحاد الاشتراكي ضمن كل الحركة الوطنية والتقدمية بجميـع

فصائلها .

سؤال : ومن يكون هذه الحركة الوطنية حاليا؟

جواب : الحركة الوطنية تشمل جميع العناصر السياسية مثل الاتحاد الوطني

الذي يقوده عبد الله ابراهيم وحزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي .

سؤال : والتنظيمات الأخرى المتطرفة مثل الحزب الشيوعي وغيره ...؟

جواب : بغض النظر عن الجانب الايديولوجي فإننا نعتبرها كذلك جزءا من

الحركة الوطنية فمساهمة الكل ضرورية . وأعني بالكل جميع التنظيمات التي أوجدتها

طبيعة الصراع السياسي باستثناء التنظيمات المصطنعة التي هي من خلق الحكم من قبل

ما يسمى بالأحرار أو الحركة الشعبية . فجميع التنظيمات التي تبحث عن صيغة للمستقبل

لا بد أن تعمل على ايجاد برامج أدنى ينسق عملها في الخطة النضالية .

سؤال : وما صيغة هذا العمل المشترك؟

جواب : الواقع أن التوصل الى ذلك لاتزال تعترضه بعض الصعوبات الناتجة عن المفهوم الحزبي المتداول على الساحة السياسية المغربية والذي يتلخص في الخلط بين مشروعية حزب كأداة نضالية وشرعية تحرير ارادة الشعب بالحزب. فقد أدى هذا الخلط الى اعتبار الحزب مكسبا يترفع في أهميته ليصبح مجموعة مصالح ترقى لمستوى الهدف... فموقفنا أن الشرعية الصحيحة هي الشرعية المستمدة من النضال وخطة التحرير الوطني. والحزب ما هو إلا اطار لبلوغ هذه الغاية.

وقد نتجت عن هذه الوضعية مغالطات منها اتهام العناصر المتشبثة بالنضال بالمغامرة. ومنها محاولة تحويل الصراع السياسي الى الاختيار بين حكم الملك أو حكم الجيش... وموقفنا أن الطريق هو الانطلاق من موقع النضال المتكامل والهادف الى تحرير الشعب وهي مهمة مشتركة بين العسكريين والمدنيين. وقد حاول المدنيون كما حاول العسكريون كل من جانبه فلم يفلح لا هؤلاء ولا أولئك. ولا شك أن النجاح سيكون حليفهم في خطة نضالية مشتركة.

سؤال : قيل أن الخلاف بينك وبين الاتحاد الاشتراكي راجع الى موقفك من الملكية. فالاتحاد الاشتراكي لايزال يؤمن بدور الملكية في الوحدة الوطنية المغربية؟

جواب : جوهر المشكل هو امكانية أو عدم امكانية أحداث اصلاحات في المغرب فلو أمكن اقامة ملكية من نوع ملكية بريطانية أو بلجيكية أو النرويج لرحبت بذلك. فالمسألة ليست مسألة هوى أو حقد شخصي. إلا أنه نظرا للوضع في المغرب هل يمكن تصوّر مبادرة في هذا الاتجاه يقوم به الملك؟ وهل حدث ذلك في التاريخ؟ فكما رأينا من قبل، فإن الأوضاع القائمة في أوروبا أوجدتها صراعات سياسية واجتماعية واقتصادية بين الملكيات الاقطاعية والرأسمالية البورجوازية. اذن، كيف يمكن اقامة ديموقراطية اشتراكية في ظل حكم اقطاعي عميل للمصالح الامبريالية الأجنبية؟ وزيادة على هذه الاعتبارات كيف يمكن اعتبار المغرب

حالة شاذة في المنطقة كلّها حول البحر الأبيض المتوسط اذا استثنينا أسبانيا التي لا تزال تنتابها هزّات منذ وفاة فرانكو؟

سؤال : رأيك معروف أن بدون ثورة لا يمكن تحقيق أي هدف سياسي على الساحة العربية للتخلّص من القمع والاضطهاد وتحرير فلسطين.

جواب : فيما يخص القضية الفلسطينية فهي تطرح عادة من زاوية منطقيين مختلفين : اعتبار القضية الفلسطينية قضية عربية، أو اعتبارها قضية فلسطينية.

الأ أن الواقع الموجود الآن في فلسطين ككل، أي في كل من فلسطين واسرائيل واقع أوجد من الخارج ولم يكن وجود اسرائيل نتيجة لمبادرة اليهود الموجودين في المنطقة العربية واراقتهم.

فخلق اسرائيل كان نتيجة لخطة استعمارية تستهدف اقامة حازر يفصل بين عرب افريقيا وعرب آسيا بنقل سكّان أوروبيين هم ضحايا الاضطهاد الأوروبي واقامة دولة لصالحهم ومعادية للعرب ومدافعة عن المصالح الغربية. فهي اذن، دولة أوجدت على حساب العرب.

أمّا الواقع الفلسطيني فيتميّز بوجود عدد كبير من الفلسطينيين في البلاد العربية المجاورة اسرائيل نتيجة الهجرة الجماعية التي تلت حروب فلسطين واحلال الصهاينة محلّهم في أراضيهم في فلسطين. فاذن قضية فلسطين عربية في جوهرها ونتائج

مرّت القضية الفلسطينية بمراحل. مرحلة تولى العرب فيها مهمّة تحرير فلسطين بوصفها أرض عربية والتي امتدت الى غاية ١٩٦٠. الا أنّه تبين من خلال

التجربة أن الأنظمة العربية غير محررة الارادة، وهي بذلك غير مؤهلة
بتحرير فلسطين.

خرجت الثورة الفلسطينية كرد فعل على عجز الأنظمة العربية في تحرير
فلسطين وعلى عجز هذه الأنظمة في ترجمة ارادة العرب في التحرير. فكانت
الثورة الفلسطينية عبارة عن اعلان بدأ النضال ليس فحسب من أجل تحرير فلسطين
بل أيضا من أجل تحرير ارادة العرب ككل من النفوذ والسيطرة الاستعمارية: وإذا
كانت الاستجابة من طرف الجماهير العربية هي استجابة حماسية، فإن رد فعل الأنظمة
العربية كان بالعكس من ذلك هو الخوف على أوضاعها المحليّة.

وبسبب هذا الخوف تكالبت مصالح الصهاينة والاستعمار مع مصالح الأنظمة
العربية على تحجيم الثورة الفلسطينية ومحاولة إعادة مهمّة تحرير فلسطين إلى
الأنظمة العربية عبر الحروب الاستنزافية. وبعد محاولة تصفية الثورة الفلسطينية
في الأردن سنة ١٩٦٩، ومعركة تل الزعتر في لبنان، أصبح الهدف بين الأنظمة العربية
هو استعمال القضية الفلسطينية كمنبر اعلامي للحوار مع النظام الدولي الغربي
والأمريكي خاصّة. وبما أن الوضعية كذلك، فكيف يمكن استمرار الثورة الفلسطينية
والعربية عامّة دون النضال من أجل تحرير ارادة الشعوب العربية؟ لأن المستهدف هو
تحرير الشعوب من الأنظمة. وممن تحالفها مع الاستعمار
ولهذا فطبيعة المعركة طبيعة ثورية. فأمّا أن تبقى فلسطين ثورة وأمّا أن تصبح
أيضا نظاما مثل جميع الأنظمة العربية تشارك في المساومة الديبلوماسية العالمية
مثلما كانت أيام الحسيني وحكومة عموم فلسطين.

والخلاصة أن التطور في المستقبل لا بدّ أن يمرّ من اقناع اليهود الفلسطينيين
أن أوضاعهم الحالية ليست نتيجة كونهم يهود في المنطقة بل ان ما يعانون هو
ما يعاني منه العرب والفلسطينيون: ضحايا تخطيط دولي فرض عليهم مهمّة الدفاع
عن مصالح الغرب الاستعمارية بواسطة قيادة صهيونية أوتى بها من أوروبا؟

فلا الأنظمة العربية منبثقة من ارادة شعوبها ولا النظام الاسرائيلي منبثق من ارادة يهود فلسطين. ولا يمكن ايجاد حل لهذه الوضعية الا بواسطة الثورة.

سؤال : يقال أن الحالة جد متوقرة حاليا بين المغرب والجزائر وان ذلك قد يوّدّي الى اندلاع حرب بين البلدين نتيجة قضية الصحراء ونتيجة اقدام المغرب منح قواعد عسكرية للامريكان، فما رأيك؟

جواب: القي علي هذا السؤال من قبل زمن بداية قضية الصحراء. والذي القي السؤال هو المرحوم هواري بومدين.

وجوابي حينذاك أن تطور الصراع بين المغرب والجزائر الى حرب غير ممكن. غير ممكن لأنه لا بلد من البلدين يستطيع تحمل نتائج الحرب سواء كانت هزيمة أم انتصار لا بالنسبة للأوضاع الداخلية لكل بلد ولا بالنسبة للأوضاع الدولية القائمة. الهزيمة تعني انهيار النظام في البلد المهزوم. والانتصار يعني قطف الجيش ثمار الانتصار في البلد المنتصر. وذلك راجع الى أوضاعنا التي لا تتمتع بمؤسسات قارة تحمي النظام من الهزيمة أو الانتصار.

ولهذا فالأقدام على الحرب من طرف بلد من البلدين لا بد أن يستبقه تقييم من هذا النوع وان التقييم يوّدّي حتما الى التردد والخوف من النتائج - كان ذلك رأي للرئيس الراحل. الا أن وجود الأمريكان على المسرح هذه المرة يستلزم طرح السؤال، هل الغاية منه هو التجهيز للرب نظرا لتطور الأوضاع في الجزائر وتأزمها في المغرب. وهذا بطبيعة الحال وضع يختلف عن الوضع زمن بداية قضية الصحراء. ومع ذلك، فلا أعتقد أن الولايات المتحدة ستقيم قواعدها في المغرب لشنّ حرب على الجزائر كهدف رئيسي.

سؤال : سياسة ريغان الجديدة هي منافسة الاتحاد السوفياتي في العالم الثالث في شمال افريقيا و افريقيا السوداء خاصة . وبشكل عام ، يوّد الأمريكان تطهير العالم الثالث من نفوذ الاتحاد السوفياتي - وهذا قد يوّدّي الى الحرب التي تستبعتها .

جواب : ان الجزائر فيما يخصها حريصة على بقاء ارادتها الوطنية ارادة مستقلة ، وبالتالي فالجزائر ليست روسيا .

و ثبت أنّه حتّى في البلدان التي تعتبر من حيث اختيارها الايديولوجي تابعة للاتحاد السوفياتي ، مثل كوبا ، فان صراع الدولتين العملاقتين يلتزم بقواعد وحدود لا يتجاوزها . فالالتزام باستراتيجية التعايش السلمي تحكما ضوابط مدروسة فلو كان في نيّة الولايات المتحدة أن تغامر بالحرب لاقدمت على ذلك في أمريكا اللاتينية حيث تضايقها البور الثورية في أمريكا الوسطى خاصة .

فالمسألة اذن ، مسألة مساومات دولية . وخطّ التعايش يحدد من الصراع للمحافظة على المصالح والمكتسبات من كلا الجانبين وبين مغامرة الحرب التي لا يرغب فيها أي منهما .